

تنويع مصادر الدخل في الجمهورية اليمنية

استاذ مشارك / حمود علي عبدالله المجيدي

المقدمة:

أصبح في حكم المؤكد الاهتمام الرسمي والشعبي .. والإقتصادي والسياسي أن تحدد استراتيجية علمية وعملية لتوجه ضروري يعمل على تنويع مصادر الدخل المحلي والقومي لليمن . . أوجب هذا المطلب الراهن حالة التدهور في أسعار النفط في السوق النفطية العالمية بعد أن اخفقت سياسة أوبك في استعادة توازن أسعار النفط ، وفي إعادة بعض العافية إليها ، إذ كانت تهدف أوبك وروسيا أن يحافظ النفط على سعر ٧٠ دولاراً للبرميل . وبلادنا التي تعتمد في نسبة عالية من موازنتها العامة على مخرجات النفط ، بالطبع واجهت وتواجه في المرحلة الراهنة تحدياً كبيراً يحتم عليها أن تحشد قدراتها وإجراءاتها لتجاوز عاصفة انحدار أسعار النفط .

وهو ما يملى على الحكومة إتخاذ سياسة ترشيديية تهيئ البلاد ومؤسساتها المختلفة على امتصاص الاهتزازات المتعددة للأزمة المالية العالمية وتنامي حالة الكساد الاقتصادي الذي أصبح هماً عالمياً اجتاح معظم البلدان والدول ، وأوضح مدى ترابطية اقتصاديات العالم ، والتأثيرات الشمتركة لحركة الاقتصاد والتجارة العالمية.

وهناك دراسة تؤكد على تطوير البنى التحتية لجذب الاستثمارات بعنوان "الدعوة إلى تنويع مصادر الدخل القومي وتنمية القطاعات الواعدة " دعت هذه الدراسة إلى ضرورة تنمية وتنويع مصادر الدخل القومي خصوصاً وأن اليمن يمتلك العديد من المصادر المدرة للدخل كقطاعات الأسماك والسياحة والزراعة والصناعة التحويلية.

وأشارت الدراسة التي أعدها الباحث منصور البشيرى إلى أهمية تفعيل وتطوير المصادر التي لم تستغل بعد مثل قطاع السياحة حيث توجد الكثير من المقومات السياحية مثل آثار الحضارات القديمة والشواطئ الجميلة والجبال المرتفعة والوديان والسهول فضلاً عن القلاع الشامخة والصناعات الحرفية التقليدية الأمر الذي يمكن من زيادة مساهمة قطاع السياحة في تركيز الناتج المحلي الاجمالي.

ونوهت إلى أن اليمن يتمتع بمناخ متعدد ومتنوع يساعد على زراعة مجموعة كبيرة من المحاصيل الزراعية وعلى مدار السنة من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي فضلا عن المساهمة في التصدير واجتذاب العملات الاجنبية. كما أن المخزون السمكي الذي تمتلكه بلادنا يؤهلها لجذب الاستثمارات في هذا القطاع وخصوصا في مجال التصنيع السمكي وبالتالي فإن الاهتمام بهذه القطاعات الواعدة يساهم في إيجاد التوازن بين القطاعات السلعية والقطاعات الخدمية في المساهمة في تركيب الناتج المحلي الاجمالي.

وأكدت الدراسة أن إحداث تنمية اقتصادية حقيقية يمكن الاقتصاد من المنافسة في الإطار العالمي لن يتحقق ما لم توجد العناصر البشرية المؤهلة والمدربة وبالتالي يجب الاهتمام بتنمية الموارد البشرية التي يزخر بها الاقتصاد حتى تستجيب لمطالبات التنمية وذلك عن طريق التوسع في التعليم الفني والتقني والمهني وطالبت بضرورة إنشاء السوق المالية من أجل إنجاح عملية الخصخصة وجذب الاستثمارات الاجنبية التي تفيد الاقتصاد الوطني سواء من خلال التدفقات الرأسمالية التي تساهم في زيادة التراكم الرأسمالي وبالتالي معالجة مشكلة تدني حجم المدخرات المحلية ومن ثم زيادة فرص التشغيل للعمالة والحد من معدلات البطالة المستشرية في هيكل الاقتصاد الوطني أو من خلال نقل وتوطين التكنولوجيا المتطورة فضلا عن تكوين الخبرات المحلية والادارية والفنية والتقنية.

أ- مشكله البحث:

بالرغم من توفر العديد من الموارد الاقتصادية في اليمن إلا أن اليمن تعتمد على مصدر رئيس هو النفط لذلك فإن الاقتصاد اليمني يعاني من أزمات اقتصادية كبيرة ولا توجد محاولات جادة للحيلولة دون ذلك بأي وسيلة لذلك ينبغي على اليمن الاهتمام الجاد بالموارد الاقتصادية الأخرى كبديل للنفط .

ب- أهمية البحث:

يعد قطاع النفط المصدر الرئيسي للدخل في الجمهورية اليمنية وأهم قطاع صناعي منتج يربطنا بالسوق العالمية ، وهذا الأمر أدى إلى وجود الاختلالات هيكلية مزمنة في الاقتصاد اليمني .

ج - أهداف البحث :

- ١ - وضع الأركان الأساسية والمثلى لاستغلال النفط وتطويره .
- ٢ - إلقاء نظرة على واقع النفط في اليمن .
- ٣ - التعرف على تحديات الاستثمارية في الجمهورية اليمنية التي تعوق تنويع مصادر الدخل في الجمهورية اليمنية .
- ٤ - التعرف على سبل معالجة هذه التحديات التي ستلعب دور كبير وستساعد على القدرة في تنويع مصادر الدخل في الجمهورية اليمنية .

د - فرضية البحث :

إن تنويع مصادر الدخل في اليمن سيؤدي إلى نمو سريع في الاقتصاد اليمني وزيادة الإنتاج والاستفادة من الموارد البشرية التي يلها دور كبير في تطور أي بلد .

ومن هنا جاءت أهمية دراستنا إلى لفت الأنظار إلى موارد اقتصادية جديدة قد تكون ذات قيمة سحرية للاقتصاد اليمني .

هـ - خطة البحث :

وستناول خطة البحث الباحث التالية :

- ١- المبحث الأول : الوضع الراهن في الاقتصاد اليمني.
- ٢- المبحث الثاني : دور الصناعة للمخرجات النفطية في الاقتصاد اليمني .
- ٣- المبحث الثالث :التحديات والمعوقات التي تواجه قطاع الاستثمار في الجمهورية اليمنية .
- ٤- المبحث الرابع : المعالجات والمقترحات لحل المشكلات التي تواجهها القطاعات (السمكي - الصناعي - السياحي).

منهجية البحث :

استخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي والأساليب الإحصائية في تحليل البيانات الإحصائية ذات الصلة بموضوع البحث .

مجتمع البحث :

هو الاقتصاد اليمني ، وذلك بالاسترشاد ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية المنشورة بواسطة السلطات الرسمية وكذلك التقارير الدولية للأعوام ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٩ .

مراحل إجراء البحث :

- ١- تتحد مراحل إجراء البحث بالخطوات التالية :
- ١- البحث عن دراسات سابقة ذات علاقة بالموضوع .
- ٢- البحث عن مراجع لإغناء البحث بالمعلومات ذات العلاقة .
- ٣- تحليل البيانات الإحصائية وتنظيمها .
- ٤- الوصول إلى النتائج وكتابة التوصيات .

المبحث الأول :

الوضع الراهن للاقتصاد اليمني :

كما هو معروف ان التخطيط لمرحلة مقبلة لابد ان يستند الى معرفة الاوضاع الحالية للاقتصاد ومعرفة المشاكل والتحديات والمعوقات التي يواجهها ومعرفة الامكانيات والموارد المتاحة سواء البشرية او الفنية او المالية او الموارد الطبيعية وبالتالي التخطيط على النحو الذي يعظم الاستفادة من استغلال هذه الموارد الاستغلال الامثل .

من ناحية ثانية لابد من النظر الى المتغيرات الداخلية والاقليمية والدولية والعمل على التكيف معها بالشكل الذي ينمي قدرات الاقتصاد والمجتمع ويعزز من فرص الاستفادة منها وبالاخص ان المرحلة المقبلة تمثل تحديا خطيرا بالنسبة الى البلدان النامية ومنها اليمن حيث ان العصر القادم عصر العولمة والتكتلات الاقتصادية العملاقة والشركات متعددة الجنسيات وبرزت ثورة الاتصالات والمعلومات وتخطى

الحدود القومية يمثل منعطف خطير يفرض علينا التخطيط لمواجهة متغيراته والاستفادة منها .

ومما سبق ومن سياق نظرنا للوضع الراهن للاقتصاد اليمني سنركز على جانبين الاول يتناول المشاكل والمعوقات التي تواجه الاقتصاد في الوضع الراهن والثاني يمثل المزايا والامكانيات والموارد المتاحة للاقتصاد اليمني .

اولاً: المشاكل التي تواجه الاقتصاد اليمني :-

هناك العديد من المشاكل والمعوقات التي تواجه الاقتصاد اليمني اثرت وبشكل كبير على مستويات الاداء الاقتصادي خلال العقود الماضية وما تزال تؤثر في مستويات الاداء الحالية سواء من حيث الكم او الكيف اضعف الى ذلك ان هذه المعوقات سيكون تأثيرها اكبر عند الانضمام الى منظمة التجارة العالمية والالتحاق بركب العولمة (المصدر الجهاز المركزي للإحصاء دؤاسة بعنوان تنوع مصادر الدخل القومي وتنمية الإقطاعات الواعده)، واهم هذه المشاكل :

١- قصور خدمات البنية التحتية :

حيث يلاحظ ان هناك قصور شديد في مدى تغطية البنى التحتية مثل المناطق الصناعية الطرق والمواصلات والاتصالات والكهرباء والمياه والموائىء والمطارات لاحتياجات الطلب الحالي فضلا عن قدرتها لتلبية الاحتياجات المستقبلية واحتياجات المستثمرين الاجانب الامر الذي أدى الى زيادة التكاليف الانتاجية للمشاريع القائمة وبالتالي لاتستطيع الصمود امام العولمة ولاتستطيع منافسة السلع الاجنبية داخل الاسواق المحلية عند تحرير التجارة فضلا عن المنافسة في الاسواق الخارجية .

٢- ضعف او غياب الاجهزة والمؤسسات المعنية بجمع المعلومات .

٣- ضعف قدرات العنصر البشري سواء التنظيمية او الادارية او الفنية او التقنية والسبب في ذلك هو قلة المعاهد والمراكز الفنية والتقنية وانخفاض جودة التعليم العام وزيادة نسبة الامية في اليمن حيث تشير بعض الاحصائيات الى ان الامية مازالت تشكل نسبة ٥٥,٨% من اجمالي السكان ، الامر الذي ينعكس في انخفاض الانتاجية وبالتالي انخفاض الدخل ، والذي يترتب عليه انخفاض الاستهلاك والادخار ، وماينتج عنه

- من ضعف في عملية التركيم الراسمالي ، وبقاء المجتمع يدور في حلقة مفرغة لن يخرج منها اذا لم ينمي المهارات ويحسن مستوى الانتاجية .
- ٤- ضعف القدرات التمويلية للاقتصاد الوطني : فضلا عن محدودية رؤوس الاموال المتاحة لها حيث نجد ان اصول جميع البنوك التجارية في اليمن لا تتعدى (٢,٢) مليار دولار في نهاية العام ٢٠٠٥م وهذا الرقم لا يمثل الا جزء بسيط من اصول احد المصارف العالمية (المصدر كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٥ صنعاء) .
- من ناحية اخرى نجد ان اسهام البنوك في عملية التنمية محدودة للغاية وان معظم القروض التي يقدمها البنوك التجارية تتجه نحو قطاع التجارة لكونها قروض قصيرة الاجل وعائدها مرتفع وتشير الاحصاءات الى ان قطاع التجارة يستحوذ على اكثر من (٦٠%) من اجمالي القروض ،(كتاب الإحصاء السنوي ص ٣٩) اما بالنسبة للبنوك المتخصصة فدورها محدود.
- ٥- ضعف مستوى الخدمات المقدمة للقطاع الخاص والمتمثلة في الاستشارات الفنية والادارية والقانونية والخبرات اللازمة ووجود الدراسات والبحوث العلمية التي تدرس الاقتصاد بشكل عام والقطاع الخاص على وجه الخصوص ومايعانيه من مشاكل ومعوقات ، وماهي سبل الخروج من هذه المشاكل ، فضلا عن عدم وجود المختبرات الفنية وورش الصيانة اللازمة للارتقاء بمستوى جودة المنتجات، وتأهيلها للمنافسة الدولية .
- ٦- محدودية السلع والخدمات الفنية المنتجة القابلة للتجارة الخارجية .
- حيث يلاحظ ان السلع والخدمات اليمنية التي يتم تصديرها محدودة جدا ويغلب عليها صفة المواد الاولية وهي تتركز في النفط الخام وهذا الوضع غير صحي خاصة وان اسعار النفط غير مستقرة ومرتبطة باقتصاديات الدول المتقدمة اذ الى ذلك ان عائدات الصادرات من المواد الخام محدودة واسعارها متدنية على عكس السلع المصنعة والتي يخلو هيكل الصادرات اليمنية منها .
- من ناحية اخرى نجد ان معظم الدول النامية تقوم بتصدير نفس السلع وهذا يقلل من فرص تسويق هذه السلع ، الامر الذي يتطلب ايلاء الاهتمام بالصناعات التصديرية وتنويع هيكل الصادرات اليمنية من اجل ضمان عائدات تكفي لتغطية الواردات اليمنية

- ٧- تعدد الاجهزة والجهات المشرفة على الانشطة الاقتصادية ومانتج عنها من تعقيدات بيروقراطية وشيوع الروتين في المعاملات الحكومية .
- ٨- مشاكل متعلقة بالقوانين ، وتتمثل هذه المشاكل في عدم استقرار التشريعات وسرعة تغييرها ، فضلا عن تاخر اصدار بعض القوانين واللوائح التفسيرية المهمة والداعمة للانشطة الاقتصادية ، وبالاخص بعد تحرير الانشطة الاقتصادية وتخلي الدولة عن دورها الاقتصادي .
- ٩- التهريب واغراق السوق المحلية بالسلع المهربة والمغشوشة وبالتالي خلق منافسة غير مشروعة وغير متكافئة بين السلع المهربة وبين السلع والمنتجات المحلية نتيجة خلوها من الرسوم والضرائب الجمركية فضلا عن رخص اسعار الشراء للسلع المهربة حيث انها في الغالب اما سلع غير مطابقة للمواصفات والمقاييس او انها سلع منتهية الصلاحية او قريبة الانتهاء .
- ١٠- مشاكل متعلقة بالجمارك والضرائب : مثل فرض الرسوم الجمركية على المواد الخام ، وعدم استعادة الرسوم الجمركية على الصادرات وتصاعد معدلات الضرائب وفرض ضريبة المبيعات وضرائب على المواد الخام الامر الذي يحمل الصناعة الوطنية اعباء اضافية وبالتالي ارتفاع تكاليف انتاجها وارتفاع اسعارها وضعف امكانية تسويقها في الاسواق الخارجية ، فضلا عن ضعف مقدرتها التنافسية في السوق المحلية .
- ١١- مشاكل التسويق للمنتجات الوطنية، وبالاخص المنتجات الزراعية، وتتمثل هذه المشاكل في انعدام البنية الاساسية المتعلقة بعمليات التصدير والتسويق مثل التبريد والتخزين والتعبئة والتغليف ، الامر الذي يساهم في عدم ابراز جودة المنتجات اليمنية وبالتالي ضعف مقدرتها التنافسية .
- ١٢- تزييف العلامات التجارية والصناعية وما يمثله من خسائر للقطاع الخاص تتمثل في نفقات البحث والتطوير ومصاريف الدعاية والاعلان اللازمه لتسويق المنتج فضلا عن اضعاف ثقة المستهلك بجودة السلع نتيجة انخفاض وردات ، جودة السلع المقلدة والمزيفة اضعاف الى ذلك الاثار الاخرى المترتبة على تزييف العلامات التجارية مثل اضعاف الحافز على الاستثمار في اليمن .
- ١٣- يعاني القطاع الخاص من قصور في البنية الاساسية لقطاع السياحة والمتمثلة في الفنادق السياحية الراقية اضعاف الى ذلك ارتفاع تكاليف الترويج السياحي في الخارج فضلا عن عمليات الاختطاف للسياح ومانتج

عنها من انخفاض عدد السياح بالرغم من جودة وغزارة الامكانيات السياحية في البلد .

١٤- مشاكل خاصة بقطاع النقل وتمثل في عدم توفر خطوط ملاحية منتظمة سواء البحرية او الجوية تربط اليمن بالعالم الخارجي بصورة مرضية، فضلا عن الاحتكار لعمليات النقل البري من قبل مكاتب الفرز وما تسببه من ارتفاع تكاليف النقل .

ومما سبق يتضح ان المشاكل والمعوقات التي ذكرناها فضلا عن مشاكل ومعوقات اخرى قد تؤدي الي ضعف فرص اليمن في الاستفادة من العولمة وجني ثمارها، بل قد تؤدي الي الحاق الضرر بالاقتصاد اليمني، ومع ذلك هناك مجموعة من المزايا التي يتمتع بها الاقتصاد اليمني والتي قد تؤهله للمنافسة في اطار العولمة اذا ما احسن استغلالها والاستفادة منها .

ثانيا :المزايا والامكانيات المتاحة للاقتصاد اليمني :-

لقد حباى الله عز وجل اليمن بمزايا وامكانيات كثيرة أهلتها ليلعب دورا مهماً في مسيرة الحضارة الانسانية حيث استفاد الانسان اليمني القديم من موقعه الجغرافي وموارده الزراعية في إقامة حضارات عريقة (معين – سبأ- حمير) أسهمت في التطور الانساني عبر العصور .
وفي الوقت الراهن هناك العديد من المزايا المتاحة يمكن ان تنهض بالاقتصاد اليمني وترفع من مستواه بشرط الاستغلال الامثل لهذه الموارد والمزايا ،ويمكن إجمال أهم المزايا في التالي :

١- الموقع الجغرافي المتميز :

حيث تقع اليمن على اهم طريق للتجارة الدولية اذ تشرف على مضيق باب المندب والذي يمثل نقطة حيوية مهمة للملاحة الدولية كما تطل على البحر الاحمر والعربي والمحيط الهندي ومن خلال هذا الموقع استطاعت اليمن ان تقيم الحضارات القديمة والتي اعتمدت على التجارة وحماية القوافل التجارية الاجنبية . وفي هذا الخصوص فان إقامة الموانئ الحديثة والمجهزة باحدث التكنولوجيات وإقامة المناطق الحرة سيعزز من ازدهار تجارة الترانزيت في اليمن بما لها من مردودات اقتصادية كبيرة، فضلا عن زيادة الاستثمارات

الصناعية والخدمية الامر الذي يعني ايجاد الالاف من فرص العمل للمواطنين وزيادة مستوى التشغيل وبالتالي زيادة مستوى الدخل والاستهلاك ورفع معدلات نمو الاقتصاد والتنمية الاقتصادية .

٢- تعدد وتنوع الموارد الطبيعية :

لقد حبي الله عز وجل اليمن بمجموعة كبيرة ومتنوعة من الموارد الطبيعية ، حيث دلت الاكتشافات والمسوحات التي اجريت خلال السنوات الماضية توافر البترول والغاز الطبيعي ، بالإضافة الى توافر خامات معادن الزنك والرصاص والفضة والنحاس والنيكل والحديد والذهب فضلا عن وجود كميات كبيرة من خامات الصناعات الانشائية والتي تعتبر رافد اقتصاديا مهما لعملية التنمية ، ومن أهم هذه المواد الملح والجبس والحجر الجيري والجرانيت والرخام ، الامر الذي يشجع على إقامة الصناعات التي تعتمد على هذه المواد ، كمدخلات لها وبالاخص ان هناك استيراد كبير للسلع المصنعة التي تعتمد على هذه المواد، (القطاع الصناعي المعوقات وافاق الانطلاق ص ١١٥)

ومن ناحية ثانية تتمتع اليمن بتنوع مناخها ما بين المناخ الحار والمعتدل والبارد وكذلك المناخ الصحراوي ، الامر الذي يؤهل اليمن لقيام نهضة زراعية تقوم على اساس انتاج كميات كبيرة ومتنوعة من المحاصيل الزراعية، وفي جميع المواسم الزراعية واستخدام هذه المحاصيل في الوفاء بمتطلبات الاكتفاء الذاتي ، فضلا عن قيام الصناعات الغذائية وتصدير الفائض من هذه المحاصيل سواء في صورة مواد اولية او بعد تصنيعها

٣-الموارد البشرية :

ان كثرة عدد السكان احد المشاكل والمعوقات التي تعيق التنمية الاقتصادية ، الا انه وفي اطار العولمة يمكن ان تكون الزيادة السكانية عامل مهم في الاستفادة من العولمة فزيادة عدد السكان يعني توافر سوق استهلاكية كبيرة ، الامر الذي يشجع الشركات متعددة الجنسيات على اقامة مشاريع انتاجية ، وذات حجم كبير من اجل الوفاء بحاجيات الاستهلاك وهذه يعني تدفق الاموال الاجنبية على اليمن ، والمساهمة

في حل مشكلة التمويل وانخفاض معدلات الادخار المحلي، وبالتالي زيادة التراكم الراسمالي .
من ناحية ثانية فان زيادة عدد السكان تعني زيادة عرض الايدي العاملة، وانخفاض مستويات الاجور، وفي هذا انخفاض تكاليف الانتاج وزيادة فرص السلع المنتجة محليا في المنافسة سواء في الاسواق المحلية او الاجنبية .ومما سبق فان تدفق الاموال الاجنبية وزيادة الاستثمارات الصناعية تؤدي الى انخفاض معدلات البطالة، وتحسن مستوى الدخل وبالتالي زيادة معدلات نمو الاقتصاد الوطني وتحسن مستويات المعيشة .

المبحث الثاني :

دور النفط في الاقتصاد الوطني :

يعتبر النفط احد مصادر الطاقة الرئيسية في العالم. والنفط إضافة إلى الغاز يمثلان حالياً نحو ٦٠ % من موارد الطاقة في العالم . وتشير التوقعات إلى أن هذه النسبة سترتفع إلى ٦٥% بنهاية عام ٢٠١٠م ، حيث يتم حالياً استخدام حوالي ٩٥% من المشتقات النفطية في وسائل المواصلات، كما أنه يشكل الرافد الاقتصادي الرئيسي لأغلب البلدان المنتجة لهذه السلعة وخاصة الدول العربية ومنها دول الخليج العربي الذي يعتبر النفط السلعة الرئيسية لتحقيق الرخاء والتنمية لديها ، حيث يملك العرب حوالي ٦٣% من الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط ، وإن كانوا حالياً لا ينتجون سوى نحو ٣٨% من الإنتاج العالمي .(نوزاد عبد الرحمن الهيتي - بحث مقدم لمجلس التعاون الخليجي.)

ويشكل النفط أساساً لصناعات عديدة في مقدمتها صناعة الأسمدة التي تعتبر إحدى مرتكزات الثورة الخضراء والتي سمحت بتلبية حاجات العالم من الغذاء على الرغم من مضاعفة سكان العالم بأربع مرات خلال القرن العشرين .

ويبلغ الاستهلاك العالمي من النفط الآن (٨٢.٥) مليون برميل يومياً. تمتلك بلدان الشرق الأوسط أكثر من ٥٠% من احتياطيات البترول والغاز المعروفة في العالم. (نواز عبد الرحمن الهيتي - ص ١٦)

وقد مثل قيام الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م حافزاً لشركات النفط العالمية لتوسيع نطاق استثماراتها وعملياتها البترولية في أجزاء واسعة من أراضي الجمهورية اليمنية. وتشير آخر الإحصائيات على أن إنتاج اليمن من النفط وصل إلى (١١٦.٦٧) مليون برميل تقريباً نهاية العام ٢٠٠٧م، ومن أبرز الحقول النفطية في اليمن حوض المسيلة قطاع (١٤) الذي تم اكتشافه في العام ١٩٩٣م ، وتحرص الحكومة اليمنية على تطوير حقولها النفطية بزيادة الإنتاج النفطي بهدف زيادة الثروة الوطنية استجابة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد كون النفط يساهم بنسبة تتراوح بين (٣٠-٤٠)% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ويستحوذ بأكثر من ٧٠% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة ويشكل أكثر من ٩٠% من قيمة صادرات الدولة. (كتاب الاحصاء السنوي مرجع سابق)

المبحث الثالث :

التحديات والمعوقات امام قطاع الاستثمار في الجمهورية اليمنية:

يُنظر إلى اليمن على أنه بلد واعد بالخيرات والموارد الاقتصادية الطبيعية الهامة، حيث تتوفر فيه العديد من الثروات والخيرات التي لم تستغل اقتصادياً حتى الآن، لاسيما في مجال الثروة المعدنية المختلفة (النفط والغاز والمعادن) إضافة إلى الثروة السمكية، ويصل متوسط معدل النمو السنوي للاقتصاد اليمني ما بين (١٠-١٨)% بالأسعار الجارية، فيما يصل هذه المعدل باحتساب الأسعار الثابتة ما بين (٢-٤)% سنوياً، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي لليمن (٢٤.٧) مليار دولار في عام ٢٠٠٧، كما وصل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي إلى ما يقارب من (١١٤) دولار

في العام ٢٠٠٧م، ويمثل قطاع الأسماك أحد القطاعات الهامة في الاقتصاد اليمني كون اليمن يملك شريطاً ساحلياً يبلغ طوله أكثر من ٢٠٠٠ كم يمتد عبر البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي كما تنتشر عليه الجزر والخلجان مماً هياً لوجود بيئة ملائمة للأسماك والأحياء البحرية تزيد عن ٣٥٠ نوعاً وهذا ما يعزز من أهمية هذا القطاع الواعد مستقبلاً باعتباره مصدراً رئيسياً للغذاء ومورداً هاماً للتنمية ودعم الاقتصاد الوطني وأحد المصادر الرئيسية لفرص العمل، وتمثل الصناعة إحدى المكونات الرئيسية للاقتصاد الوطني وتسهم بنسبة تتراوح بين (١٠-١٥)% (التقرير النهائي للنتائج المسح الصناعي الجهاز المركزي للإحصاء صنعاء ٢٠٠١)

باستثناء الصناعات النفطية، أما بالنسبة للقطاع السياحي فقد اشارت البيانات المتاحة عن القطاع السياحي إلى وجود توسع في المنشآت السياحية حيث بلغ عدد الفنادق في نهاية العام ٢٠٠٧م (١١٦٣) فندق تمثل الفنادق نجمة واحدة فمادون أكثر من ٨٠% من إجمالي الفنادق ويصل متوسط الليالي السياحية إلى (٨) ليالي ويصل متوسط إنفاق السائح في الليلة إلى (١٤٠) دولار في المتوسط. (محمد أحمد الحاوري (دكتور) الرؤية المستقبلية لتنمية قطاع السياحة ٢٠٠٥م)

أولاً : تحديات الاستثمار في القطاع الصناعي ومعوقاته .

يمثل القطاع الصناعي مصدراً رئيسياً للنمو خلال السنوات القادمة ، إذ يتوقع ان تنمو الصناعة التحويلية بمتوسط ٦,٢% خلال ٢٠٠٣-٢٠٠٥ والتشييد والبناء بحوالي ٥,٧% وتشكل الصناعة التحويلية شاملة تكرير النفط الجزء الاعظم من الصناعات والتي تتصف بالتركيز الصناعي والجغرافي وبانخفاض القيمة المضافة ورغم ان القطاع الصناعي يسعى الى احتلال المكانة المناسبة له ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة، فان مساهمته سترتفع الى ١٠,٣% من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠٠٥، (التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي لعام ٢٠٠٣)

ويمكن للاقتصاد اليمني الاستفادة من وفرة اليد العاملة في العديد من الصناعات مثل النسيج والملابس والصناعات الحرفية وغيرها من الصناعات المتوسطة والصغيرة كما يعتبر القطاع مصدراً ووسيلة لزيادة الصادرات الغير نفطية. وقد بلغ معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية خلال العام ٢٠٠٧م (٩.٢٢ %) بالأسعار

الثابتة كما بلغت مساهمة الصناعات التحويلية بالأسعار الثابتة عدا تكرير النفط في الناتج المحلي خلال العام ٢٠٠٧م (٥.٢%). أما بالنسبة لقطاع الصناعات الاستخراجية فقد بلغ معدل نموه بالأسعار الثابتة خلال العام نفسه (-١١.٧٩%)، وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة خلال العام ٢٠٠٧م (١٩.٢%) وتمثل هذه المساهمة للصناعات الاستخراجية للنفط والغاز حيث وأن الصناعات الاستخراجية الخاصة بالمعادن لم تستغل حتى الآن الاستغلال الأمثل. (كتب الاحصاء السنوي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧).

وقد شهدت الصناعات التحويلية تطوراً ملموساً في بداية السبعينات وحتى مطلع التسعينات نظراً للسياسات الصناعية التي اتبعتها الدولة والمتمثلة بدعم وحماية الصناعة المحلية مما انعكس على نمو وتوسع قاعدة الإنتاج الصناعي وتزايدت القدرة الإنتاجية والتصنيعية للمنتجين المحليين وتزايد عدد المنشآت الصناعية وتنامت القوى العاملة في هذه المنشآت؛ مما حقق معدلات نمو مرتفعا للقطاع الصناعي خلال تلك الفترة.

❖ **المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي :**

- ١- محدودية القدرة لأصحاب الأعمال والمنشآت الصغيرة في الحصول على مصادر التمويل التي يحتاجونها في أنشطتهم الصناعية.
- ٢- المشاكل الفنية والمتمثلة في ندرة العمالة الفنية والمدربة.
- ٣- المشاكل الإدارية والتنظيمية والتسويقية.
- ٤- مشكلة الحصول على المعلومات الخاصة بغرض الاستثمار والتكنولوجيات المستخدمة في هذا المجال.
- ٥- مشكلة تعقيد القوانين والتشريعات الخاصة بإقامة المشروعات .

- ٦- منافسة السلع الأجنبية للمنتجات المحلية وعدم قدرة الصناعة المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية .
 - ٧- اتساع ظاهرتي التهريب والإغراق .
 - ٨- الافتقار إلى إستراتيجية واضحة للتنمية الصناعية .
 - ٩- الافتقار إلى بنية تحتية صناعية ملائمة .
 - ١٠- عدم الاهتمام بالقطاعات التي تمثل لبنة أساسية لتطوير القطاع الصناعي مثل: قطاع الزراعة والأسماك والتعدين.
 - ١١- عدم الاهتمام بمراكز الأبحاث والتطوير الصناعي .
- وبالرغم ان عدد المنشآت الصناعية في الجمهورية اليمنية في عام ١٩٩٥م هو حوالي ١٨٣ منشأة بعد ان كانت في عام ١٩٩٠ حوالي ١٩٩ منشأة أي ان العدد قد انخفض بنسبة (-٧%) تقريبا الا ان حجم الانتاج الصناعي في الجمهورية اليمنية متواضع جدا اذا استثنينا تكرير النفط وتوليد الكهرباء ،اذ ان حجم جميع العاملين في القطاع الصناعي في عام ١٩٩٥م لم يزيد عن حوالي ٣٠ فرد في ظل تواضع مستوى التقنية في اليمن .(كتاب الاحصاء السنوي للعام ٢٠٠٤)
- وتفيد بيانات الحسابات القومية بانه على الرغم من ارتفاع القيمة المضافة للقطاع الصناعي مقدرة بالاسعار الجارية من ٢٢٧,٩ مليار
- "٦٤,٣٢" للصناعات التحويلية الغير نفطية ، في عام ١٩٩٥ م الى نحو
- "١٠٣,١" مليار ريال ٦٧,٦٩ مليار للصناعات الغير نفطية لعام
- ٢٠٠٠) (أقتصاديات المالية العامة (دكتور) جميل العريقي الطبعة
- الأولى ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ م.

فانه يلاحظ مايلي :

- ١- ان الاهمية النسبية لقطاع الصناعات التحويلية قد هبطت من نحو ١٤,٣% الى نحو ٧,٥% من مجمل الناتج المحلي الاجمالي فيما سجلت الصناعات التحويلية الغير نفطية انخفاضا اكثر جلاء من نحو ١٢,٦% الى مجرد ٤,٩% من مجمل الننتاج الاجمالي المحلي بين العامين المذكورين على التوالي. (جميل العريقي مرجع سابق)
- ٢- ان معدل النمو الحقيقي لم يتجاوز ما يقدر بنحو ٢,٤% في السنة في المتوسط بالنسبة لمجمل قطاع الصناعات التحويلية و ٣,١% في السنة في المتوسط بالنسبة للصناعات غير النفطية خلال الفترة المذكورة أي فترة الخطة الخمسية الاولى التي استهدفت تحقيق معدل نمو سنوي حقيقي مقداره ٨% و ٩,٢% لكل منهما على التوالي - ومن جهة اخرى تجدر الإشارة الى ان عدد المشتغلين في قطاع الصناعات التحويلية كان قد ازداد من نحو ١٢٨ الف مشتغل الى نحو ١٣٥ الف مشتغل بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ على التوالي، بيد ان حصة القطاع من اجمالي قوة العمل المشتغلة قد انخفضت من نحو ٤% الى ٣,٧% بين العامين المذكورين الامر الذي يدل على عجز القطاع عن تحقيق اهداف التشغيل. (التقرير النهائي للنتائج المسح الصناعي مرجع سابق)

ثانيا : تحديات الاستثمار في القطاع السياحي ومعوته .

بدأ الاهتمام الرسمي بالسياحة البيئية منذ منتصف التسعينات في القرن المنصرم ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٧م بإنشاء المكون الخامس " من برنامج

الإدارة البيئية المستدامة " الممول من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، وكان هذا الاهتمام يستند إلى قناعة راسخة بان اليمن تمثل فضاء ملائما لازدهار السياحة البيئية ولاعتبارات عدة أهمها :

١ - أنها تتمتع بمكون جيولوجي في يد يجمع بين المرتفعات الشاهقة (٣٦٦٠ متر فوق سطح البحر) والسهول ، والقيعان والصحاري ، ونحو (١١٢) جزيرة ، وهناك شاطي كبير يمتد لأكثر من ٢٠٠ كم ، ويوصف بأنة الأنظف بين الشواطئ العالم ، وفي أعماق البحار توجد أنواع فريدة ومتميز في الشعاب المرجانية رصد العلماء ما يزيد عن ١٨٢ نوعا منها في البحر الأحمر .(محمد أحمد الحاوري مرجع سابق)

٢ - وتتمتع اليمن أيضا بتنوع نباتي يزيد عن (١٧٠٠) نوع بينها نباتات مستوطنة ونادرة ولا توجد في سواها . أحصى العلماء ما يزيد عن مائتين وسبعين نوعا معظمها في ارضيل " سقطرى " ومنها نحو (٥٧) موقع لتجمع الطيور نحو (٤٠) نوع من هذه الطيور بينها (١٣) نوعا مستوطنا ، فضلا عن العديد من النظم البيئية المتميزة .(محمد أحمد الحاوري مرجع سابق)

٣ - وفي اليمن أيضا منظومة ثقافة من الموارد التاريخ والاثري كانت ولازالت من أهم النقاط الجذب السياحة واهم المكونات الهامة للسياحة البيئية لجانب ما تكتنزه اليمن من مقومات طبيعة وإحيائية .

٤ - خلال السنوات القليلة الماضية والآن ولفترة قادمة ، سيظل قطاع السياحة في اليمن بمنتجة الرائع والتمتيزه هنا بالتطورات الداخلية

الخارجية السلبية التي أجهضت فرص نموه والترويج له عبر العالم وأفقدت البلاد عائدا اقتصاديا مجديا .

غير أن اخطر العوامل التي تتربص بهذا القطاع تتمثل في الثقافة التقليدية التي لازالت تكرس نظره سلبية للسياحة باعتبارها نشاطا منفلتا من العقال الأخلاقي للأمم والشعوب ... أنها نظره قاصرة وغير منصفة لأنها في الواقع تغفل الفائدة الكبيرة بأوجهها الاقتصادية الثقافية ولمعرفة الإنسانية التي تكفلها السياحة باعتبارها من أكثر الوسائل فاعلية التامين التواصل الإنساني .

وهذا التحدي الذي يتغلغل في عمق الوعي الاجتماعي سيظل عامل تثبيط فعال لكل الجهود التي تستهدف السياحة وتنوع اتجاهاتها مع المستويين الرسمي والخاص إلى أن يتم التوصل إلى ابتكار آلية دعائية كتلك التي يتم اعتمادها عندما يراد لفكرة سياسة اجتماعية أو ثقافية أن تستقر في الوعي الاجتماعي باعتبارها فكرة مناسبة وذات جدوى .

في ضوء هذا المناخ الاجتماعي يمكن النظر إلى الجهد الرسمي الذي يبذل حاليا لتنشيط السياحة وإيجاد بدائل تعوض الخسائر التي لحقت بهذا القطاع بتأثير أحداث الحادي عشر من سبتمبر . باعتباره جهدا منفصلا عن سياقه الاجتماعي ولا يمتلك الكاريزمية الخاصة التي يمكن أن تضمن قبولا نخبويا وشعبيا وتوفر أرضية للتفاعل للخلاف مع هذا الجهد غالبا في إطار خطوط عامة .

- تمثل السياحة إحدى الموارد الأساسية الكامنة للاقتصاد اليمني استنادا إلى ماتمثلة البلاد من مقومات طبيعية وتنوع تضاريسي ومناخي وتراث ثقافي وتاريخي ، ورغم ذلك ، فإن السياحة والأنشطة المرتبطة بها لم تتمكن من المساهمة سوى بحوالي ٢% من الناتج المحلي الإجمالي مما يعكس القدرة الكامنة وغير المستغلة للقطاع . (محمد الحاوري مرجع سابق)

❖ **ونحاول بشكل موجز إعطاء نظره عن التحديات والمعوقات التي تواجه السياحة في اليمن :**

يظهر وبصورة جلية أن قطاع السياحة لازال منحسرا نتيجة أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من أعمال إرهابية وحروب أدت إلى توقف حركة الطيران المدني وتوقيف بعض الرحلات التي بدورها أدت إلى إلغاء وتأجيل العديد من الاجتماعات والمعارض والمؤتمرات التي تعمل على جذب السياحة الترفيهية والاعمالية بصورة عامة .

كما ترك الحدث بصمات واضحة إلى يومنا هذا على قطاع السفر والسياحة وزداد في التخوف من السفر والانتقال جوا .

والسياحة وحركة السفر شهدت انحصارا ملحوظا بسبب ارتفاع أسعار قيمة التذاكر نتيجة ارتفاع أسعار النفط وأقساط التأمين والتغطيات التي باتت تطلبها معظم البلدان ، إضافة إلى الركود الاقتصادي الذي اثر على حركة السفر .

لكن رغم الأحداث الأخيرة وما ترتب عليها من إضعاف السياحة في المنطقة ككل ، يتوقع أن ينمو القطاع خلال السنوات الثلاث القادمة وإن يزداد عدد

السياح والذي يتعاقد مع زيادة زيارات رجال الأعمال استجابة لتحسن الأوضاع الاقتصادية ونمو المنطقة الحرة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، فضلا عن نمو السياحة الداخلية وزيادة نصيبها في الناتج المحلي الإجمالي .

ويمكن إجماله بنقاط كالتالي :

- ١ - هشاشة البنية التحتية الضرورية للقطاع السياحة وعدم تشجيع إقامة المشروعات السياحية .
- ٢ - عدم توسع مجالات التعليم التدريب التخصصي في مجالات السياحة والفندقة .
- ٣ - غياب الجانب الأمني الذي يعد متطلبا رئيسيا في هذه الجانب .
- ٤ - ندرة الاهتمام بالثقافة السياحة بين المواطنين من خلال أجهزة الإعلام والمناهج الدراسية .
- ٥ - عدم الاهتمام بتطوير المواني واستكمال المنطقة الحرة في عدن ودرسه إنشاء مناطق حرة أخرى .
- ٦ - أعمال الاختطاف التي أضرت بالبلد وساهمت في تدهور قطاع السياحة .
- ٧ - انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة في هذا المجال .
- ٨ - عدم الاهتمام بتطوير بنية لازمة للسياحة من فنادق ومنتزهات ومطاعم . الخ

ثالثا : تحديات الاستثمار في القطاع السمكي ومعوقاته .

١- تعتبر الثروة السمكية من الثروات الطبيعية المتجددة التي لا تنضب إذا ما تم استغلالها بشكل عقلاني منظم وهادف يحافظ على تجدها .

٢- ويعتبر القطاع السمكي احد القطاعات الاقتصادية الهامة والحيوية للاقتصاد اليمني من حيث القابلية على التوسع والتطور وجذب الاستثمارات الأجنبية ويساهم هذا القطاع بقدر لا يستهان به في توفير الأمن الغذائي وتطوير التنمية الاقتصادية إضافة أنه يمثل احد الروافد الأساسية بخزينة الدولة ، ففي العام ٢٠٠٦م بلغت كمية الأسماك المنتجة ٢٣٠٠٦٠ طنا بقيمة إجمالية تقدر إجمالية بحوالي ٥.٣٢.٩٦.٦ مليون ووصلت حجم الصادرات للعالم ٢٠٠٦م ٨٩.٦١٠ أطنان بقيمة إجمالية قدرها ٢٥٩ مليون دولار .(كتاب الاحصاء السنوي للعام ٢٠٠٨)

٣- لقد شهد القطاع السمكي منذ العام ١٩٩٧ زيادة متنامية في الإنتاج إلا أنه كان على حساب الثروة الطبيعية ومخزونها وقدرتها على التجدد المستمر الأمر الذي كشف بجلاء من خلال التقارير الرسمية المختلفة المخاطر الجسيمة والآثار السلبية الكبيرة للتعامل مع شركات الاصطياد العالمية بنظام " الايتاوات " المقطوعة وهذه الشركات التي استغلت ضعف التشريعات والرقابة والمحاسبة عملت على تجاوز كل القوانين والاتفاقيات الدولية والثنائية الخاصة بتنظيم عملية الاصطياد في المياه الإقليمية اليمنية ، ليست فقط في تجاوز المواقع والمسافات

المسموح لها بالاصطياد ولكن في عملية الاصطياد الجائر واستخدام المتفجرات وعدم التقيد بسلامة البيئة البحرية التي تعيش وتكاثر فيها الأسماك وحمايتها من التلوث ، كما مارست هذه الشركات عمليات الاصطياد المكثف في مواسم التكاثر الممنوعة وفي مناطق محددة واستخدام مكثف لشبكات ذات فتحات صغيرة وشبكات الجر القاعية المدمرة للمزارع وأعشاش تكاثر الأسماك ، هذه وغيرها من الوسائل الحديثة والمتطورة والأساليب غير المشروعة للصيد التي استخدمتها هذه الشركات لتدمير ثرواتنا البحرية ، في ظل شيوع الفساد بين بعض أصحاب الجهات المختصة وقوى نافذة داخل المجتمع وفرت لهذه الشركات سبل الحماية المختلفة (كتاب اللاحصاء السنوي مرجع سابق).

٤- فاليمن تمتلك سواحل طولها حوالي ٢٥٠٠ كم ومسطحات مائية تقدر بحوالي ٧٠٠ ألف كم^٢ وأكثر من ١٣٠ جزيرة .

ويقدر الخبراء المخزون السمكي اليمني ما بين ٤٠٠-٨٥٠ ألف طن من الأسماك والإحياء المائية التي قد تصل إلى ٥٠٠ نوع لا يستغل منها إلا حوالي ٦٠ نوعا فقط وعبر الصيد التقليدي ، فيما تصل السواحل العربية مجتمعة إلى نحو ٢٣ ألف كم وبمساحة جرف قاري يزيد عن ٦٠٧ ألف كم^٢ ، وبمخزون سمكي يقدر بحوالي ٧.٨ مليون طن المستغل منه حاليا لا يزيد عن ٣٣%

وقد بلغ الإنتاج العربي الإجمالي من الأسماك والإحياء المائية أكثر من ٣ ملايين طن يمثل الصيد البحري نحو ٧٧% وتربية الأسماك ١٢% والمياه الداخلية ١١% ويشكل الإنتاج العربي ما نسبته ٢.٦% من الإنتاج السمكي العالمي المقدر بحوالي ١٢٦ مليون طن (كتاب الاحصاء مرجع سابق)

وهناك أيضا بعض التحديات للقطاع السمكي نستطيع إجمالها في النقاط التالية :

١ - عدم الاهتمام في القوانين واللوائح التي تنظم الاصطياد بما يضمن تشجيع الاصطياد التقليدي وتنظم الاصطياد التجاري ومراقبته ورفع القيمة المضافة المحلية مع المحافظة على الثروة السمكية .

٢ - عدم إقامة مشاريع تعاونية سمكية لتقديم التمويل اللازم للصيادين الفقراء وتسويق إنتاجهم .

٣ - ندرة الحوافز لجذب الاستثمارات المحلية والخارجية في هذا القطاع ، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء مزارع الأسماك والإحياء البحرية والتي يتوفر لها أكثر من ١٢٠ موقعا طبيعيا على طول السواحل اليمنية .

٤ - عدم الاهتمام المتزايد بعملية التسويق والتصدير إلى الأسواق الخارجية وفق المواصفات المعتمدة .

المبحث الرابع :

المعالجات والمقترحات لحل المشكلات التي تواجهها القطاعات(الصناعي – السياحي-

السمكي):

أولاً : سبل معالجة تحديات الاستثمار في القطاع الصناعي:

لا بد ان تركز هذه السبل على الاتي :

- ١- التركيز على الصناعات ذات المدخلات المحلية وذلك لتنشيط الانشطة الاقتصادية الاخرى سواء الزراعية او الاستخراجية او السمكيةالخ وبالتالي زيادة مستويات التشغيل في الاقتصاد الوطني والحد من معدلات البطالة وزيادة النمو الاقتصادي .
- ٢- الاتجاه نحو المشاريع الاقتصادية الكبيرة نظرا لما تمثله هذه المشاريع من وفورات انتاجية كبيرة .
- ٣- الاهتمام بالصناعات الصغيرة وبالاخص الصناعات التقليدية والحرفية نظرا لما تمثله هذه الصناعات من توفير فرص العمل وتمثل احد اهم عوامل الجذب السياحي فضلا عن اعتمادها على التكنولوجيات المحلية
- ٤- التركيز على مفهوم الجودة والتميز نظرا لما تمثله المرحلة المقبلة من تحديات تتمثل في العولمة والتكتلات الاقتصادية والتكامل الانتاجي الامر الذي ادى الى احلال شعار المقدره على المنافسة بدلا من الميزة النسبية .
- ٥- محاربة ظاهرة التهريب والغش التجاري نظرا لما تلحق بالاقتصاد الوطني من اضرار اهمها وجود منافسة غير مشروعة وغير متكافئة بين السلع المهربة والمغشوشة وبين السلع المحلية والمستوردة بطرق رسمية ،انخفاض مستويات الطلب على السلع المحلية وتدهور مستويات الانتاج واغلاق المصانع الوطنية ،تشوة هيكل الاسعار وبالتالي عكس خريطة استثمارية غير ملائمة وخلق بيئة طاردة للاستثمار .
- ٦- التركيز على المشاريع المتكاملة راسيا وافقيا وزيادة العلاقات التشابكية داخل القطاع الصناعي وبينه وبين باقي القطاعات الاقتصادية .
- ٧- مراجعة القوانين والتشريعات ذات العلاقة بمجال الاستثمار الصناعي وموائمتها مع متطلبات العصر .

- ٨- تطوير الاحصاءات الصناعية من خلال وضع نظام احصائي متكامل شامل للصناعات المختلفة .
- ٩- رفع مستوى الثقة بين ارادات الدولة والمستثمرين .
- ١٠- الاهتمام بالدراسات والبحوث العلمية الخاصة بتطوير القطاعات الصناعية .

ثانياً: سبل معالجة تحديات الاستثمار في القطاع

السياحي .

وتتمثل المعالجة في الخطوات التالية :

- ١- تطوير النشاط السياحي : تحسين ورفع كفاءة العاملين في القطاع السياحي ، من خلال التدريب والتأهيل العالي والترويج للسياحة في الخارج وللسياحة الداخلية ، وإشراك المجتمعات للاستفادة من النشاط السياحي ووضع اطر تنظيمية للسياحة في الشواطئ والجزر .
- ٢- الحفاظ على المدن التاريخية : ترميم المنازل والسماسر والسبل والمساجد وكافة المعالم والمباني التاريخية الهامة واستكمال البنية التحتية للمدن التاريخية ، وإنشاء المتاحف والمراكز البحثية والفنية للدراسات وتطوير الحرف اليدوية والصناعات التقليدية .
- ٣- شبكة الاتصالات الهاتفية : توسعة السنترالات القائمة وإنشاء سنترالات جديدة وتحديث الشبكة ، من خلال استبدال عدد من السنترالات الرئيسية القديمة ، واستكمال حلقات الربط الرئيسية بين المحافظات عن طريق كابلات الألياف الضوئية ، وإدخال أنظمة الاتصالات اللاسلكية وأنظمة النواقل الشاملة لإيصال الخدمات الهاتفية إلى التجمعات السكنية الريفية .
- ٤- المنطقة الحرة : تعزيز دور المنطقة الحرة في عدن وتحسين الجاذبية الاستثمارية والقدرة التنافسية لها إقليمياً و دولياً ، من خلال تطوير الإدارة وتأهيل الكوادر القادرة على التعامل مع ظروف وخصوصيات المناطق الحرة ، بالإضافة إلى استكمال مشاريع البنية التحتية والمرافق الخدمية لها .
- ٥- تأسيس نظام للمعلومات عن مختلف أنواع السياحة .

- ٦- تنمية الوعي السياحي لدى المواطنين العاملين ذوي العلاقة بالسياحة من خلال وسائل الإعلام لتأكيد لأهمية الحفاظ على الموارد السياحة .
- ٧- اخراج المنتج السياحي وتقديمه للسياح في ثوب اخلاقي شيق ونظيف ابتداء من دخول السائح الى اليمن وانتهاء بخروجه منها بطريقة راقية .

ثالثا: سبل معالجة تحديات الاستثمار في القطاع السمكي .

وتتمثل في الآتي :

- ١- دعم المجال البحثي : يتكون المشروع من قارب أبحاث مزود بأجهزة قياس وأنظمة جمع النماذج وتحليلها وأجهزة قياس الملوحة والحرارة وشباك للعوالق ، بهدف توفير المعطيات البحثية ودراسة العوامل البيئية المرتبطة بتكاثر الأسماك والإحياء البحرية في المياه الإقليمية .
- ٢- تقييم المخزون السمكي : تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية والمحافظة على البيئة البحرية ، من خلال إجراء دراسة بيولوجية للأسماك والإحياء البحرية بغرض تنظيم مصائد الأسماك وتحديد فترة الاصطياد والكميات المسموح باصطيادها ووسائل الإنتاج .
- ٣- إنشاء نظام متكامل للرقابة والتفتيش البحري : إنشاء نظام متكامل للرقابة والتفتيش البحري وتعزيز قدرة الإدارة العامة للرقابة والتفتيش في وزارة الثروة السمكية للاضطلاع بمهامها ،ومنع الانتهاكات للمياه الإقليمية ، والحفاظ على البيئة البحرية ، والاستغلال الأمثل للثروة السمكية .

- ٤- إنشاء مختبرات مراقبة الجودة : تحديد ووضع أسس لنظام المراقبة ومطابقتها للمواصفات والمعايير الدولية بما يساعد على تحسين المنتجات السمكية وتعزيز صادراتها .
- ٥- تطوير الاصطياد التقليدي في البحر الأحمر :تحسين نوعية الأسماك وخفض الفاقد قبل وبعد عمليات الإنزال وأثناء التوزيع، وتقديم الخدمات المختلفة للصيادين لدخول أسواق جديدة .
- ٦- الاستزراع السمكي : تخفيف الضغط على المخزون من الأسماك والإحياء البحرية من خلال التفريغ الصناعي ، وخاصة للجمبري ، وحماية المخزون الطبيعي من الصيد والتلوث .
- ٧- إنشاء صندوق لتشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي :تخفيف الأعباء الناتجة عن ارتفاع أسعار المستلزمات ومدخلات الإنتاج السمكي ،بما يمكن المستفيدين من الاستمرار في أنشطتهم ، ورفع الكفاءة من خلال تمويل عدد من المشاريع والأنشطة المرتبطة بالمجال السمكي الإنتاجي والتسويقي ، بالمشاركة مع الجهود الشعبية .
- ٨- توفير مراكز خدمات لتسويق الاسماك في اماكن مجمعات الاسماك وتعميمها في مناطق الانتاج .
- ٩- قيام شرطة البيئة والمسطحات بدورها المكلفة به للتأمين وحماية الثروة السمكية مع تدعيمها بالامكانيات اللازمة واحداث وسائل للسيطرة لامكان القيام بعملها على اكمل وجه في تنفيذ وتطبيق القوانين .

النتائج :

١. يحتل قطاع النفط في اليمن مكانة هامة بالنسبة للاقتصاد حيث يساهم بنسبة تتراوح بين (٣٠-٤٠) % من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ويستحوذ بأكثر من ٧٠% من إجمالي إيرادات الموازنة العامة للدولة ويشكل أكثر من ٩٠% من قيمة الصادرات اليمنية .
٢. ان الاقتصاد اليمني في الوقت لحاضر يعاني من العديد من التحديات ولعل من أهمها معدل النمو السكاني لكبير وندرة الموارد لطبيعية ومعدل البطالة الكبير وتواضع مستوى لبنية التحتية وانخفاض مستوى دخل و عدم قدرة نظامه المالي والنقدي على الاستمرار وارتفاع حجم مديونيته العامة وغيرها من التحديات الأخرى.
٣. ان قطاع الاستثمار بمختلف مجالاته (الصناعي والسياحي والسمكي) في اليمن يعاني من العديد من المشاكل والمعوقات العويصة والتي تعوق تدفقه وتطوره وتقدمه ومما لاشك فيه ان قطاعاً هاماً كقطاع الاستثمار لا يمكن ان يكون مؤهلاً لان يساهم في عملية التنمية في الوقت الراهن في ظل الظروف المعقدة التي يمر بها في الوقت الراهن.
٤. تدني القدرة التمويلية للاقتصاد اليمني فعلى الرغم من تراكم كميات هائلة من الاموال في البنوك التجارية الا ان المؤسسات الخاصة تفتقر للتمويل اللازم للقيام باعمالها مما يدل على ان الإصلاحات القائمة او المخطط لها لا تكفي لتطوير قطاع التمويل في اليمن .

التوصيات :

١. ان تحقيق انطلاقة كبيرة في الاقتصاد اليمني امر ممكن في ظل التركيز على تنويع قاعدة الموارد الاقتصادية وعدم الاعتماد على النفط في رفد الاقتصاد بالعوائد اللازمة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة.
٢. تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تطوير البنية التحتية واستكمال عملية الربط الشبكي بين المحافظات والمديريات والاهم من ذلك كله إعادة النظر في القوانين ذات العلاقة بقطاع الاستثمار من خلال الاستفادة من التجارب والممارسات الناجحة في الدول الأخرى.
٣. توحيد أسس التعامل في قطاع الاستثمار بين المؤسسات التجارية والمؤسسات العامة بما يضمن وجود منافسة شريفة بين الجهتين وبما يضمن رفع كفاءة المؤسسات الحكومية .
٤. إعادة تنظيم الجهات ذات العلاقة بقطاع الاستثمار من خلال دمج الوزارات ببعضها البعض وكذلك المجالس والجهات المتعددة .
٥. تحسين كفاءة الإدارة الحكومية ذلك أن زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية يتطلب تقليل تكاليف الاستثمار ولتقليلها تكاليف الاستثمار المرتبطة بإقامة المشاريع الاستثمارية وتحسين الكفاءة في الإدارة الحكومية من شأنه أن يؤدي إلى ذلك من خلال تطبيق القوانين بنزاهة وعدل وتعديل القوانين المخلة بالاستثمار وغير ذلك .

قائمة المراجع

- ١- محمد احمد الحاوري (دكتور) الرؤية المستقبلية لتنمية قطاع السياحة ٢٠٠١-٢٠٠٥م – مجلة دراسات اقتصادية ٢٠٠٦م.
- ٢- محمد علي قحطان (دكتور)، القطاع الصناعي في الجمهورية اليمنية (الواقع – المشاكل – سبل المعالجة).
- ٣- عبد الواحد العفوري (دكتور) : "اللوغاريتمات في الصناعات والمنتجات الوطنية ."
- ٤- الجهاز المركزي للإحصاء – كتاب الاحصاء السنوي للاعوام ١٩٩٠-٢٠٠٦م.
- ٥- مجلة شئون العصر – الاقتصاد اليمني "رؤية مستقبلية" العدد ٩، ٢٠٠٢م.

- ٦- عبد الملك ناجي(دكتور):"اقتصاديات موارد طاقة" كلية العلوم الادارية ،٢٠٠٩-٢٠١٠م.
- ٧- صحيفة الجمهورية "افتتاح الندوة الوطنية الاولى لتنمية الصادرات "العدد ١٠٦٢٩، ١٩٩٨م.
- ٨- احمد عبد المنعم المزين ،مقال منشور في النت :تحت عنوان مصادر الدخل

منشور في الموقع الالكتروني الاتي:

<http://www.alwatanye.net>

- ٩- الجهاز المركزي للاحصاء التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي ، صنعاء ٢٠٠٤م.
- ١٠- الجهاز المركزي للاحصاء التقرير النهائي لنتائج المسح الصناعي ، صنعاء ٢٠٠١م.
- ١١- دراسة بعنوان " الدعوة الى تنويع مصادر الدخل القومي وتنمية القطاعات الواعدة " من الانترنت :

<http://www.hodaidah.com/hod/showthread.php?t=3664>